Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies
المجلة الشاملة للدراسات الإنسانية التربوية
Volume 2, Issue 2, 2026, Pages: 99-124
Journal homepage :http://cjhes.com.ly/index.php/cjhes/en/index

Socio-Economic Factors Leading to Administrative Corruption in Libya and Methods of Combating It: A Survey Study of Administrative Staff in the Education and Health Sectors in Tobruk

Rehab Ragab Morayef Younis *
Master of Sociology, School of Humanities, Libyan Academy for Postgraduate Studies – Tobruk, Libya.

العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية لحدوث الفساد الإداري في الدولة الليبية وطرق مكافحتها: دراسة مسحية للموظفين الإداريين في قطاعي التعليم والصحة في مدينة طبرق

رحاب رجب مرايف يونس *
ماجستير علم الاجتماع ـ مدرسة العلوم الإنسانية بالأكاديمية الليبية للدراسات العُليا ـ طبرق، ليبيا

*Corresponding author: rrrrmm8@gmail.com

Received: February 05, 2026	Accepted: April 01, 2026	Published: April 10, 2026

Abstract:
This study aimed to identify the socio-economic factors leading to administrative corruption in the Libyan state, specifically within the education and health sectors in Tobruk. It also sought to highlight its various forms, resulting impacts, and methods of combat, while exploring the statistical relationship between social factors and corruption manifestations. To achieve these goals, the study employed a descriptive-analytical approach, utilizing a questionnaire distributed to a sample of 212 administrative employees. Data were analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS). The results revealed that both social and economic factors significantly contribute to administrative corruption, with social factors scoring a high mean of 4.06 and economic factors scoring 3.73. The findings indicated that administrative corruption is widely prevalent, manifested through nepotism, tribalism, and the misuse of public office for personal gain. Additionally, the study confirmed a statistically significant relationship between social factors and the prevalence of administrative corruption in the targeted sectors. The research concluded with several recommendations, most notably the necessity of activating legal oversight, enhancing transparency, improving the living standards of employees, and promoting a culture of integrity and accountability within public institutions to mitigate the spread of this phenomenon.

Keywords: Administrative Corruption, Social Factors, Economic Factors, Education Sector, Health Sector, Tobruk.

الملخص
هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية لحدوث الفساد الإداري في الدولة الليبية، وتحديداً في قطاعي التعليم والصحة بمدينة طبرق. كما سعت إلى تسليط الضوء على أبرز صوره، والآثار الناتجة عنه، وسبل مكافحته، مع استكشاف العلاقة الإحصائية بين العوامل الاجتماعية

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ومظاهر الفساد. ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات من عينة قوامها 212 موظفاً إدارياً، وتمت معالجة البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS). توصلت النتائج إلى أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية تساهم بشكل كبير في حدوث الفساد الإداري، حيث سجلت العوامل الاجتماعية متوسطاً حسابياً مرتفعاً قدره 4.06، بينما سجلت العوامل الاقتصادية 3.73. وأظهرت النتائج أن الفساد الإداري ينتشر بصور متعددة أبرزها المحسوبية، والقبلية، واستغلال الوظيفة العامة لتحقيق مآرب شخصية. كما أكدت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاجتماعية وتفشي صور الفساد الإداري في القطاعات المستهدفة. وخلص البحث إلى جملة من التوصيات، أهمها ضرورة تفعيل الرقابة القانونية، وتعزيز الشفافية، وتحسين المستوى المعيشي للموظفين، ونشر ثقافة النزاهة والمساءلة داخل المؤسسات العامة للحد من انتشار هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري، العوامل الاجتماعية، العوامل الاقتصادية، قطاع التعليم، قطاع الصحة، طبرق.

المقدمة:

إن الفساد ظاهرة ارتبط وجودها بالتواجد الإنساني أينما كان، وارتبط برغبة الإنسان في الحصول على مكاسب مادية، أو معنوية بطرق غير مشروعة، وتكون واضحة بصورة كبيرة في مجتمعات العالم الثالث، وخاصة في مؤسساتها الحكومية (العامة)، وعرف الفساد طريقه إلى البشر متخذاً لنفسه أنواعاً مختلفة؛ وأساليب ومظاهر شتى، متسبباً في آثار تتفاوت نتائجها باختلاف صوره، وميادينه، قال الله تعالى (وَإذ قَالَ ربُكَ لِلْمَلائِكةِ إنِي جَاعِلُ فِي الْأَرضِ خَلِيفةً قَالُوا أتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الِدمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِسُ لَكَ قَالَ إنِي أَعْلَمُ مَالَا تَعْلَمُونَ) (القرآن الكريم،البقرة:30)؛ والفساد الإداري ليس بظاهرة جديدة عابرة سرعان ما تظهر فتختفي؛ وإنما هي ظاهرة مستمرة يتفاوت حجمها من دولة إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر داخل الدولة الواحدة

تحديد مشكلة الدراسة وصياغتها:

يُعدُّ الفساد الإداري من أكبر المُشكلات التي تواجه الحكومات، والمجتمعات، في الدول المتقدمة، والنامية على السواء، وليبيا من بين هذه الدول التي تعرضت للفساد، خصوصاً في فترات تغير الحكومات، وانتقالها من حكومة إلى أخرى، ووجود الفساد في بنية المجتمع نتيجة للسلوك الغير قويم، والمتمثل بعدم نزاهة بعضهم سلوكياً ووظيفياً ويعاني النظام الإداري في ليبيا من الفساد المستشري، مما يؤدي إلى تعطيل عمليات التنمية وتدهور الاقتصاد فيه، كذلك عدم ثقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية، "وحسب تقارير منظمة الشفافية الدولية تصنف ليبيا من أكثر الدول انتشاراً للفساد، وذلك عن عام 2016، كما جاءت في المرتبة (170) من بين (176) دولة" (أنبيه،2012، 2) "وحلت في المركز (171)عالمياً من ضمن (180) دولة وفق مؤشر مدركات الفساد لعام 2022م، " وفي عام 2024م احتلت المركز(173) من بين (180) دولة وفق مؤشر مدركات الفساد" (https://alwasat.ly)، وانتشار الفساد يمكن لمسه بشكل واضح في جميع قطاعات الدولة الليبية، ولاسيما في قطاعي التعليم، والصحة بسبب بعض العوامل، ومنها الاجتماعية والاقتصادية وغيرها ، ففي قطاع التعليم يتمثل الفساد في التعيينات غير قانونية والتلاعب بنتائج الامتحانات وذلك بتدخل بعض الإداريين، أو المعلمين من ذوي المكانة الاجتماعية المرموقة لتغيير درجات الطلاب مقابل مصالح ذاتية، والغياب الوظيفي دون مساءلة وإهدار الموارد التعليمية، وسوء استخدام الميزانيات المخصصة للمدارس مثل صيانة المباني، أو شراء معدات؛ أما في قطاع الصحة فيتمثل في اختلاس المال العام، والتلاعب في توريد الأدوية والتوظيف لغير المؤهلين سواء من غير الإداريين أو الفنيين في المستشفيات، مما أثر على جودة الخدمات الصحية لذا تكمن مشكلة الدراسة (في التعرف على العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية لحدوث الفساد الإداري في الدولة الليبية وطرق مكافحته في قطاعي التعليم

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

والصحة بمدينة طبرق). تتقاطع العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية للفساد الإداري مع كفاءة النظم التنظيمية والتقنية داخل المؤسسات الليبية؛ حيث تلعب جودة التخطيط والرقابة الإدارية دوراً محورياً في تحسين الأداء الوظيفي والحد من الانحرافات، كما أن تعزيز جودة اتخاذ القرار يعمل كمتغير وسيط يساهم في سد الثغرات التي قد ينفذ منها الفساد .(Mihrez, 2026) ومن جانب آخر، فإن التحول الرقمي في المؤسسات الخدمية، لاسيما القطاع المصرفي، يساهم في تطوير مكونات نظام الرقابة الداخلية، مما يقلص من فرص التلاعب الإداري الناتج عن العوامل التقليدية .(Mohammed, 2026) وفي سياق متصل، تبرز إدارة المعرفة كأداة استراتيجية لدعم اتخاذ القرار الرشيد في الإدارات العامة، مما يعزز من قدرة المؤسسة على مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية التي قد تفرض ضغوطاً تدفع باتجاه ممارسات الفساد الإداري .(Ali, 2026) وبناءً على ذلك، فإن مكافحة الفساد في قطاعي التعليم والصحة بمدينة طبرق لا تتطلب معالجة العوامل الخارجية فحسب، بل تستلزم أيضاً تبني استراتيجيات إدارية ورقمنة متكاملة لضبط الأداء المؤسسي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1. في كونه ذا أهمية كبيرة، (موضوع الفساد الإداري) وهو من أكثر الموضوعات تداولاً في أنظمة البناء الاجتماعي، وفي مجالات دراسة السلوك التربوي (الأخلاقي) والاقتصادي وانعكاسه على تنمية المجتمع الليبي بشكل عام، وبالأخص قطاعي التعليم والصحة في مدينة طبرق
3. لفت نظر الجهات المعنية لمحاولة محاربة هذه الظاهرة التي تفشت في المجتمع الليبي بشكل واضح.
4. يمكن أن يُعُّد إضافة للمكتبة العلمية على صعيد تسليط الضوء على ظاهرة تفاقمت وتحولت إلى قضية تحتاج إلى الدراسة.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على العوامل الاجتماعية لحدوث الفساد الإداري في الدولة الليبية في قطاعي التعليم والصحة (طبرق)
2. التعرف على العوامل الاقتصادية لحدوث الفساد الإداري في الدولة الليبية في قطاعي التعليم والصحة (طبرق).
3. الكشف على أهم صور الفساد الإداري في الدولة الليبية في قطاعي التعليم والصحة (طبرق).
4. معرفة الآثار الناتجة عن حدوث الفساد الإداري في الدولة الليبية في قطاعي التعليم والصحة (طبرق).
5. التعرف على طرق مكافحة الفساد الإداري في الدولة الليبية في قطاعي التعليم والصحة (طبرق).
6. معرفة ما للعوامل الاجتماعية وعلاقتها في حدوث صور الفساد الإداري في الدولة الليبية (طبرق).

تساؤلات الدراسة:

1. ما العوامل الاجتماعية التي تؤدي لحدوث الفساد الإداري في الدولة الليبية في قطاعي التعليم والصحة(طبرق)؟
2.ما العوامل الاقتصادية التي تؤدي لحدوث الفساد الإداري في الدولة الليبية في (طبرق)؟
3.ما أهم صور الفساد الإداري في الدولة الليبية في قطاعي التعليم والصحة (طبرق)؟
4. ما الآثار الناتجة عن حدوث الفساد الإداري في الدولة الليبية في قطاعي التعليم والصحة (طبرق)؟
5. ما طرق مكافحة الفساد الإداري في الدولة الليبية في قطاعي التعليم والصحة (طبرق)؟
6. هل توجد علاقة دالة إحصائياً بين العوامل الاجتماعية التي تؤدي لحدوث الفساد الإداري، وصور الفساد الإداري في الدولة الليبية (طبرق)؟
7. هل توجد فروق ذات دلاله إحصائية للعوامل الاجتماعية المسببة للفساد الإداري، وبين اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة تعزى لمتغير مكان العمل (التعليم ـ الصحة)؟

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

8. هل توجد فروق ذات دلاله إحصائية في صور ممارسات الفساد الإداري بين اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة تعزى لمتغير مكان العمل (التعليم ـ الصحة)؟

متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة في الآتي:

1. المتغير المستقل: المتمثل في العوامل الاجتماعية (الانتماء القبلي ، والمكانة الاجتماعية، العلاقات الشخصية داخل بيئة العمل)، والعوامل الاقتصادية (تدني مستوى الدخل، عدم وجود حوافز والمكافآت الوظيفية، ارتفاع تكاليف المعيشة،....إلخ).

2. المتغير التابع: المتمثل في الفساد الإداري.

مفاهيم الدراسة:

تتمثل مفاهيم الدراسة في الآتي:

1- مفهوم العوامل الاجتماعية والاقتصادية:

العوامل الاجتماعية: " هي مجموعة من الظروف والعوامل التي تحيط بالفرد منذ نشأته، وتؤثر في شخصيته وتكوينه وحياته الاجتماعية واتخاذ قراراته التي تحدد مصيره، منها العامل الأسري، والتعليمي، والاقتصادي، جماعة الرفاق، والعوامل الشخصية" (http://search.shamaa.org)، وهي: " التي تحتوي كل الأنظمة والعوامل الأخرى سواء السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، وكذلك الطبيعية، وتقوم بعمل علاقات التبادل والتفاعل بين مختلف أنواع العوامل من خلال الأفراد الذين هم العنصر المحرك لكل الأنظمة الأخرى، كما تتشكل العوامل الاجتماعية من مجموعة من الثقافات، والعادات والتقاليد المتوارثة" (علي، 2002، 124)، كما أنها "عملية الاتصال والتواصل بين ما هو مغروس من إرث اجتماعي في طبيعة النظام الاجتماعي، وبين الجماعات الاجتماعية لأجل تحقيق الاستقرار والانسجام في الحياة الاجتماعية". (صبيح، 2009، 9)، كما يُعرفها القاموس الأمني" بأنها البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد عادة وهي التي تؤثر في الإنسان بما يحيط به من مظاهر اجتماعية، وبخاصة خضوعه لمعايير الأخرين" (الكيلاني وآخرون،1997، 211).

العوامل الاقتصادية: " تشير إلى الموارد الأساسية التي يحتاج إليها الأفراد في المجتمع مثل الغذاء والصحة، بالإضافة إلى المؤسسات الاقتصادية التي تعمل في إطار خدمة الفرد من الشركات، والمصانع التي تعمل على توفير كل سبل الحياة بالنسبة للمجتمعات البشرية" (آدم،2017، 15)، كما تُعرف أيضاً بأنها "مجموعة من الأسباب التي تتفاعل وتؤثر في سلوك الأفراد داخل المجتمع وقد تكون سبباً رئيساً من أسباب التغيير الفعال الذي يحدث للمجتمعات سواء كان هذا التغيير مادياً، أو فكرياً، أو ثقافياً" (علي،2002، 124).

المفهوم الإجرائي للعوامل الاجتماعية والاقتصادية: هي العوامل التي تحتوي كل الأنظمة التي يقوم من خلالها الأفراد بعملية الاتصال والتواصل ويتفاعلون فيما بينهم بشكل سليم وفعال من أجل توفير كل سبل الحياة لخدمة الفرد والمجتمع على السواء ، فالعوامل الاجتماعية تتمثل في (أفكار مغلوطة راجعة للتنشئة الاجتماعية ، تأثير رجال العرف في مؤسسات الدولة ، ضعف الوازع الديني ، تأثير العلاقات القرابية ، غياب العدالة والمساواة، انتشار ثقافة الاستغلال، اعلاء المكاسب الشخصية على حساب المصلحة العامة، وغيرها)، والاقتصادية تتمثل في (السعي إلى الربح السريع، ضعف مرتبات وأجور العاملين، عدم وجود حوافز مادية، الأزمات الاقتصادية، ازدياد الأعباء وارتفاع تكاليف المعيش اليومي، وغيرها).

2- مفهوم الفساد :

مفهوم الفساد لغة: " هو: فسد: الفاء والسين والدال كلمة واحدة، وهو أصل يدل على خروج الشيء عن الاعتدال قليلاً كان الخروج عنه أو كثيراً، والاسم الفساد يقال فسد الشيء يفسده وهو فاسد أي: بطل واضمحل والفساد نقيض الصلاح، والمفسدة ضد المصلحة والاستفساد خلاف الاستصلاح فالفساد التلف والعطب، والاضطراب، والخلل والقحط، والجذب، وإلحاق الضرر"(ابن منظور،1988، 335) وقال الله تعالي: "وَيَسْعَوْنَ فِي الْارْضِ فَسَاداً" (القرآن الكريم،المائدة:33).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وعرف (شلايفر) و(فيشني) الفساد بأنه: " استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة"؛ ويعرف أيضاً بأنه: " إساءة استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة، رغم أن الفساد يحدث في المجالات العامة، والخاصة على السواء، والفساد يشمل التجاوزات الانفرادية للمسؤولين، مثل الاختلاس، والمحسوبية " (علي، 2016، 15)؛ كما يعرف بأنه:" استغلال غير قانوني، وغير أخلاقي للقوانين، والمصالح، والوظائف، والمناصب الحكومية لتحقيق مكاسب خاصة" وهو "السلوك المخالف للأنظمة، والقوانين النافذة الذي يتعارض مع القيم، والأخلاقيات المجتمعية، والوظيفية لتحقيق مصالح مادية، أو معنوية على حساب المصلحة العامة، وبشكل متعمد، ومقصود سواء بصورة علنية، أو سريه" (غنيم ،2018 ،6-7).
أما مفهوم الفساد فيعُرف اصطلاحاً بأنه: "هو إساءه استخدام السلطة الممنوحة لفرد، أو جماعة سواء كانت هذه السلطة، سياسية، أو اجتماعية، أو اقتصادية، أو دينية، في المال العام، أو النفوذ، أو التهاون في تطبيق القوانين من أجل تحقيق المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة" (رمضان، 2019، 8)، وعرف السيد شتا الفساد بأنه: " استخدام السلطة العامة من أجل كسب، أو ربح شخص، أو من أجل تحقيق هيبة، أو مكانة اجتماعية، أو من أجل تحقيق منفعة الجماعة، أو طبقة ما، بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون، أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي" (معابرة،2011، 73)، ويُعرف الفساد في موسوعة العلوم الاجتماعية بأنه: " استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح، أو منافع خاصة، وهذا يشمل جميع أنواع الرشاوي للمسؤولين المحليين، أو السياسيين، ويستبعدها بين القطاع الخاص" (الشمري،2012، 19).

3- في حين يأتي مفهوم الإدارة في كونها هي: "ذلك النشاط الذي تتولاه منظمة عامة، ويقوم على تنظيم وإدارة القوى البشرية والمادية من أجل تحقيق الأهداف العامة، وتنفيذ السياسات العامة" (زيارة،2019، 17) Shafter, Das, & John, (2021)، وتُعرف أيضاً بأنها: "القيام بتحديد ما هو مطلوب عمله، من العاملين بشكل صحيح ثم التأكد من أنهم يؤدون ما هو مطلوب منهم بأفضل الطرق وأقل التكاليف، وأنها أيضاً عملية اجتماعية تقع عليها مسؤولية التخطيط الفعال، ووضع اللوائح المُتعلقة بعمل المشروع" (محمد،2022، 111). يُعرفها العالم تايلور" بأنها تعرف بالضبط ماذا تريد ثم نتأكد أن الأفراد يؤدونه بأحسن، وأرخص طريقة مُمكنة (المغربي، 2018، 9). أما جلوفر فيقول بأنها: " القوة المُفكرة التي تملك، وتصف، وتخطط، وتحفز، وتقيم، وتراقب الاستخدام الأمثل للموارد البشرية اللازمة لهدف محدد ومُعروف" (محمد، 2014، 15)؛ والإدارة هي: "حسن التدبير الذي يشكل التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والرقابة بما يوحي بالثقة ويؤدي إلى النجاح " (النعيمي، 2008، 13).

4- أما مفهوم الفساد الإداري: " هو ذلك السلوك غير سوي، ينطوي على قيام الشخص باستغلال مركزه وسلطاته، في مُخالفة القوانين، واللوائح والتعليمات، لتحقيق منفعة لنفسه، أو لذويه من الأقارب، والأصدقاء، والمعارف، وذلك على حساب المصلحة العامة (الركيبات، 2015، 23 -24)، وعرفه أحمد رشيد بأنه: " تصرف وسلوك وظيفي سيئ فاسد، خلاف الإصلاح، هدفه الانحراف، والكسب الحرام، والخروج على النظام لمصلحة شخصية"، وعرفهُ أيضاً جوزيف ناي بأنه: "سلوك مخالف للواجب الرسمي بسبب المصلحة الشخصية للعائلة، أو القرابة، أو الصداقة، والاستفادة المادية، أو استغلال المركز ومخالفة التعليمات لغرض ممارسة النفوذ والتأثير الشخصي، ويدفع هذا السلوك إلى استعمال الرشوة، أو المكافأة، لمنع عدالة، أو موضوعية شخص معين في مركز محترم" (محمود،1994، 39)، كما يُعرفه هنتنجتون بأنه:" سلوك للموظف العام ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف، وغايات خاصة" (بوجادي،2018، 24)، وهو يُعرف بأنه: " الاستغلال السيئ للوظيفة العامة، أو الرسمية من أجل تحقيق المصلحة الخاصة" .(كافي، 2020، 11)، ويقصد بالفساد الإداري كذلك: "وجود الخلل في الاداء نتيجة الخطأ والنسيان، واتباع الشهوات، والزلل والانحراف عن الطريق المستقيم (يماني،2019، 4).
- **المفهوم الإجرائي للفساد الإداري:** هو قيام الموظف باستغلال الوظيفة العامة التي يعمل بها مخالفاً للقوانين، والقيم الأخلاقية لغرض تحقيق مصلحته الشخصية على حساب المصلحة العامة.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

5- المفهوم الإجرائي لقطاعي التعليم والصحة: وهما القطاعين اللذين يشملان على مجموعة من الموظفين الذين يعملون في الوحدات الإدارية المختلفة كلاً حسب تخصصه العام، والدقيق تابعين لوزراتي التعليم والصحة.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

أ- نوع الدراسة، والمنهج المُستخدم فيها:

تُعدُّ هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي تهدف إلى وصف وتشخيص المُشكلة محل الدارسة؛ للوقوف على جوانبها المُختلفة، ودراسة كافة الحقائق والمعلومات المتعلقة بها، ولقد اعتمدت الباحثة على الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف جمع البيانات، والمعلومات، والحقائق عن الموضوع الحالي وتحليله، وتفسيره وقد تم استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة كون أن هذا المنهج لا يقف عند حدود جمع الحقائق والبيانات والمعلومات، أنما يحاول تحليل هذه البيانات وتفسيرها

ب- مجتمع الدراسة:

يتمثل في مسح شامل للموظفين الإداريين الفعليين، الذين يعملون بدوام رسمي وبشكل يومي في قطاعي التعليم والصحة، وتم حصرهم بـ(224) مُفردة، موزعين ما بين (110) موظف وموظفة من قطاع التعليم، و(114) موظف وموظفة من قطاع الصحة، وتم استبعاد عدد (12) مُفردة، لعدم استيفاء بيانات استمارة الاستبيان بشكل كامل، أي عدم إجابتهم على أسئلة الاستبيان إلاَّ القليل منها؛ ليصبح العدد المُستهدف لتوزيع استمارة الاستبيان (212) مُفردة، منها (106) مُفردة في قطاع التعليم، و (106) مُفردة في قطاع الصحة، لمعرفة وجهات نظرهم حول موضوع الدراسة.

ج-. مجالات وحدود الدارسة:

تتضمن مجالات الدراسة على ثلاث مجالات أساسية**: تتمثل في الآتي:**

1. المجال المكاني (الجغرافي) : وهو المكان الذي يحتوي على مجتمع الدراسة، ويتمثل في مدينة طبرق.

2. المجال البشري: يتمثل المجال البشري للدراسة في الموظفين الإداريين بقطاعي التعليم والصحة.

3. المجال الزمني : فقد استغرقت الدراسة الفترة من (2024/05/21) إلى (2025/08/30)

د- . أداة جمع البيانات: اعتمدت الباحثة في جمع البيانات على أداة استمارة الاستبيان في الحصول على بياناتها الميدانية حول موضوع دراستها، وأنها الأنسب أيضاً من أجل الحصول على بيانات دقيقة وتامة وتضمنت الاستمارة على (47) سؤالاً، أشتملت على المحاور التالية:(البيانات الأولية ،أسئلة تتعلق بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى حدوث الفساد الإداري، أسئلة تتعلق بصور الفساد الإداري ، أسئلة تتعلق بنتائج الفساد الإداري، أسئلة تتعلق بطرق مكافحة الفساد الإداري)

هـ- الأساليب الإحصائية المُستخدمة في الدراسة الميدانية:

اعتمدت الدراسة على الأساليب الإحصائية التالية :(التكرارات ،والنسب المئوية ،معامل ألفا كرونباخ ،معامل ارتباط بيرسون ،المتوسط الحسابي ،والإنحراف المعياري ،واختبار (T)لعينتين مستقلتين)

الدراسات السابقة:

1- الدراسات المحلية:

- دراسة مبروكة إبراهيم أمنينة. (2025)، بعنوان: "التحليل السوسيولوجي لانتشار الفساد الإداري في المستشفيات العامة في ليبيا دراسة ميدانية على عينة من العاملين بمركز بنغازي الطبي 1200"، هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسباب الاجتماعية لانتشار الفساد الإداري في المستشفيات العامة في مدينة بنغازي، كذلك التعرف على الآثار السلبية المترتبة على هذه الظاهرة في المستشفيات العامة، والتعرف على أهم آليات مكافحة الفساد الإداري، انطلقت الدراسة من عدة تساؤلات ما الأسباب الاجتماعية لانتشار الفساد الإداري في المستشفيات العامة في مدينة بنغازي؟ ما الآثار السلبية المترتبة على هذه الظاهرة ؟ وماهي أهم آليات مكافحة الفساد الإداري؟ اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، أجريت الدراسة على عينة من العاملين بمركز بنغازي الطبي، وبلغ عددها (341) مُفردة، اعتمدت على استمارة استبيان كأداة جمع البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أ. إن من أكثر أسباب الفساد هي تنشئة الفرد في بيئة فاسدة أحياناً تشجعه على الفساد.
ب. إهمال الأسرة لأفرادها وعدم توعية أبنائهم ضد الفساد الإداري .
ج. ضعف الوازع الديني لدى بعض العاملين .
د. إن العلاقات القرابية أحياناً سبب قوي ومؤثر بشكل سلبي على سير العمل الإداري في المؤسسة.
هـ. إن القبلية والعلاقات الشخصية تعوق المحاسبة القانونية أحياناً داخل المؤسسة وهذه من أكثر الأسباب الاجتماعية للفساد الإداري داخل مركز بنغازي.
و. تبين أن الآثار المترتبة على ظاهرة الفساد الإداري هي زيادة الفوارق الاجتماعية بين العاملين.
ز. وإن من أهم آليات مكافحة الفساد هي تنمية الوازع الديني لدى بعض العاملين، وتشديد العقوبات، تعيين القيادات على أساس الكفاءة للحد من الفساد الإداري (أمنينة،2025، 212- 230).

ـ دراسة عادل رمضان حيدر. (2023)، بعنوان: " أسباب الفساد الإداري والمالي في ليبيا وآثاره (دراسة نظرية)": تهدف الدراسة إلى التعرف على أسباب الفساد الإداري، وآثاره، وما توصل إليه الباحثون والمهتمون حول العالم، وتسليط الضوء على آخر الصور الجديدة التي اتخذتها هذه الظاهرة، كما تسعى إلى التعرف على أسباب الفساد الإداري والمالي في ليبيا وآثاره، وتسعى للإجابة على التساؤلات الآتية ما أسباب الفساد الإداري والمالي؟ ما آثار الفساد الإداري والمالي؟ وما أسباب الفساد الإداري والمالي في ليبيا وآثاره؟، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
أ. أن ظاهرة الفساد موجودة في جميع دول العالم، ولكن التعاطي معها يختلف من دولة لأخرى، كما تختلف أسبابها وآثارها أيضاً.
ب. لا يُعُّد ضياع المال، أو الثروات أسوء الآثار، وإنما هجرة العقول وتدمير رأس المال البشري من أشد المخاطر. (حيدر،26،2023-27).

2-الدراسات العربية:

ـ دراسة فاطمة عبد الله الشهراني. (2021)، بعنوان: "أسباب الفساد الإداري وآثاره وسبل إصلاحه دراسة حالة جمهورية العراق": هدفت الدراسة إلى محاولة التوصل لفهم أولي لظاهرة الفساد الإداري في العراق، من خلال معرفة الأسباب، والعوامل المؤدية لذلك، انطلقت من تساؤل ما أسباب وعوامل تفشي الفساد الإداري في العراق؟ استخدمت المنهج النوعي في تحليل البيانات الثانوية المُنشورة من كتب، ومقالات، وتقارير، وغيرها، حيث ساعدت هذه المعلومات في الحصول على فهم أولي لحالة المجتمع العراقي، ومن ثم تم الربط بينها في عملية التحليل، وتقديم الاستنتاجات العامة بالدراسة، والتي توصلت بدورها إلى:
أ. أن ظاهرة الفساد المُتفشية في المجتمع العراقي، وهي ليست وليدة الساعة، وإنما تعود لجذور تاريخية متأصلة، والتي برزت بصورة واضحة عند تدخل القوات الأمريكية في العراق، واستنزفت ثرواتها، وهدمت أجهزتها الإدارية، وعرقلت من تنميتها.
ب. أن هناك ضعف في رقابة، ومساءلة الحكومة العراقية على أجهزة الدولة، وأن فساد المجتمع ناتج من فساد السلطة.
ج. أن ضعف تطبيق القوانين، والتشريعات من أهم العوامل التي ساهمت في تفشي هذه الظاهرة (الشهراني، 275،2021-262).

3- الدراسات الأجنبية:

ـ دراسة عبد الرحيم شانديو. (2022)، بعنوان: "اكتشاف الفساد الإداري في قطاع التعليم في باكستان": Abdul Rahim Chandio. Discovering Dimensions of Administrative Corruption in Education Sector. International Journal of Academic Management Science Research (IJAMSR). Vol. 6 Issue 5, May-2022 ؛ هدفت **الدراسة** إلى محاولة لقياس الفساد الدراسة إلى محاولة لقياس الفساد الإداري في قطاع التعليم في باكستان، كذلك معرفة الآثار المترتبة على أداء العاملين في مجال التعليم، أخذت العينة من أعضاء هيئة التدريس،

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

والموظفين في قطاع التعليم قوامها (203) مُفردة، واستخدام الاستبيانات ذاتية الإنشاء، تم أجراء التحليل الإحصائي باستخدام تطبيق (SPSS)، وكانت نتائج الدراسة كالتالي:
أ. بينت إجابات المبحوثين في التأكيد بوجود الفساد الإداري في قطاع التعليم.
ب. وضحوا بأن الفساد موجود في عضو هيئة التدريس، والموظف في الخزينة المالية، وفي مكاتب مديرية التربية، والتعليم.
ج. أن محاربة الفساد الإداري القائم، يحافظ على عضو هيئة التدريس، ويحدث نتائج إيجابية في العملية الإدارية والتعليمية (Abdul Rahim ChandiK.2022,p27

الاتجاهات النظرية :

- النظرية البنائية الوظيفية:

يرتبط نشوء النظرية البنائية الوظيفية بالفكر الوضعي، إذ كانت النزعة الوضعية منذ القرن التاسع عشر مؤيدة للعلم، ومعارضة للميتافيزيقيا التقليدية، إذ أن تأييدها للعلم، والمنطق التجريبي كان يستند على فكرة الوصول إلى القوانين التي تخضع لها الوقائع، والظواهر الاجتماعية.(غنيم و عمرو الرامخ،18،2008). ويرى أصحاب المنظور الوظيفي أن النظام الاجتماعي يقوم على مبدأ الاعتماد المتبادل بين الأجزاء، وأن أي تغير يحدث في أي جزء من أجزاء المجتمع، يصاحبه بالضرورة تغير مماثل في الأجزاء الأخرى، وفي النظم الأخرى، وفي المجتمع ككل على أن أجزاء النسق الاجتماعي تُعدُّ كلها مترابطة بعضها مع بعض، وإذا حدث ما يؤدي إلى تفكك النظام الاجتماعي العام، فإن أجزاء المجتمع سوف تتكيف بطريقة تؤدى إلى إعادة الاستقرار داخل المجتمع (لطفي والزيات ،2009، 69-70).ويعد هيربرت سبنسر من أبرز رواد البنائية الوظيفية فالنظرية البايو اجتماعية التي ابتدعها (سبنسر) تقارن الكائن الحيواني الحى بالمجتمع من حيث الأجزاء، والوظائف، والتكامل بين هذه الأجزاء والوظائف للكائنين الحيواني والاجتماعي، كذلك تالكوت بارسونز الذي يفترض أن المجتمع مكون من أربعة أجزاء، أو إنساق كل منها يؤدي وظيفة معينة تُسهم في الحفاظ على توازن النسق العام، وانصار هذه النظرية يرون أن حالات التغير المفاجئة تؤدى إلى خلق درجة من اختلال التوازن في النسق بافتراض أن أي مجتمع يمثل نسقاً تتكامل أجزاؤه بعضها مع البعض الآخر؛ من أجل المحافظة على استمرار ذلك النسق فكل نسق يؤدى وظيفة محددة داخل ذلك الكل الأكبر، فإذا ما اختل، أو انحرف ذلك النسق الفرعي في إدائه لتلك الوظيفة، فإنه يؤثر في توازن النسق العام وسلامته، مما يسبب في ظهور عدد من المُشكلات الاجتماعية، وعلى رأسها انتشار السلوك المنحرف (المصراتي، 2011، 41)؛ وبهذا فإن البنائية الوظيفية تُرجع المُشكلات، والظواهر غير السوية، أو المرضية إلى حالة الارتباك وعدم التوازن، فأن السلوك المنحرف وعلى رأسه الفساد يمكن أن يفسر من خلال هذه النظرية بمتغير اختلال الوظائف في النظام الاجتماعي لبعض الأنساق الفرعية (عبدالرحمن، 2007، 41)،ويشير (ميرتون) للخلل الوظيفي بأنه عدم اتساق عمل أحد أجزاء النسق الاجتماعي مع باقي أجزائه بحسب ما يتطلبه النسق؛ وقد تتفاقم المشكلات الاجتماعية بسبب وقوع خلل وظيفي، ويحدث هذا الاختلال الوظيفي بسبب تعارض أو تداخل المعتقدات السلوكية كمتطلبات وظيفية خاصة بالنسق الاجتماعي (حسن،2014، 58)

ولتوظيف النظرية البنائية الوظيفية: في هذه الدراسة؛ فأن الباحثة تنظر أن المجتمع يمثل نسقاً كامل الأجزاء، وهذه الأجزاء تتكامل فيما بينها للمحافظة على البناء ككل واستمراره، وأن ظاهرة الفساد الإداري لدى البعض وظيفة يؤدوها داخل النسق العام، والتي تتمثل من وجهة نظرهم في زيادة التضامن، والتماسك الاجتماعي فيما بينهم؛ لغرض تحقيق مكاسبهم الشخصية (المادية)؛ والتي تعتمد على الرشوة، والوساطة، والمحسوبية، ووفقًا لهذه النظرية، فأنها تنظر إلى الفساد الإداري في قطاعي التعليم؛ والصحة كظاهرة مرضية تخلّ بالنظام الاجتماعي، حيث يعطل الفساد عمل الهياكل التنظيمية ويفقدها وظيفتها الأساسية في تحقيق الصالح العام، مما يؤدي إلى انحراف الموارد عن مساراتها الطبيعية، وخدمة المنافع الخاصة على حساب الاحتياجات المجتمعية، ويُفسّر هذا السلوك بأن الأفراد يرونه وسيلة لتحقيق أهدافهم في ظل قصور الأنظمة القائمة في الدولة الليبية، لأن الفساد الإداري في هذه القطاعات يمثل انحرافًا عن المعايير، والقيم الأخلاقية التي تُبنى عليها الوظيفة العامة، والنظم الاجتماعية، مما يؤثر على تماسك النظام، وثقة المجتمع

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الليبي في مؤسساته؛ كما يؤدي الفساد الإداري أيضاً إلى تعطيل وصول المواطنين إلى الخدمات التعليمية، والصحية ذات الجودة العالية؛ بسبب استغلال المناصب العامة، لتحقيق منفعة خاصة، مما يؤثر على جودة هذه الخدمات وتوافرها، وهو ما يتعارض مع وظيفة هذه القطاعات في تلبية احتياجات المجتمع الليبي بشكل عام .

الإطار النظري :

ـ صور الفساد الإداري:

هناك عدة معايير ينظر منها البعض عند تصنيفه للفساد الإداري؛ ويمكن تقسيم صور الفساد إلى:

1- الانحرافات التنظيمية: وهي المخالفات، والانحراف عن المعايير، والقواعد التي تصدر عن الموظف أثناء تأديته لمهام وظيفته ومنها؛ (التراخي؛ وعدم احترام وقت العمل؛ و أمتناع الموظف عن تأدية العمل المطلوب منه؛ وعدم تحمل المسؤولية؛ السلبية والتسيب الإداري)

2- الانحرافات السلوكية: وهي مخالفات إدارية تُرتكب من قبل أي موظف، وتتعلق بسلوكه الشخصي أهمها؛ (سوء استعمال السلطة، المحاباة والمحسوبية، الواسطة)

3- الانحرافات الجنائية: تتمثل في؛ (الرشوة، والسرقة واختلاس المال العام، والتزوير، والابتزاز)، حيث يلجأ الكثير من المسؤولين في الدولة الليبية إلى استغلال نفوذهم، ووظائفهم عن طريق أخذ وسرقة أموال الدولة بجميع الوسائل.

وتعد هذه الصور منتشرة وبشكل كبير في جلُ مؤسساتنا الحكومية الليبية ، بسبب ضعف الرقابة، وعدم احترام القانون ويترتب علية تقليل الثقة في الحكومة، ويؤدي ذلك إلى عرقلة عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدولة الليبية بشكل عام.

ـ أنواع الفساد الإداري :

هناك أنواع مختلفة من الفساد الإداري تتنوع بتنوع القطاعات، والمؤسسات الحكومية المختلفة والتي تنتشر فيها ، وهي تختلف تبعاً للزاوية التي ينظر منها، كذلك تعددت أنواع الفساد بحسب معيار التقسيم، فالفساد يتخذ تصنيفات وأنواع عدة ، من أبرزها:

ـ الفساد تبعاً للمجال الذي نشأ فيه: وهذا التصنيف يحتوي على:

أ. الفساد المادي: يتمثل في الرشوة والاختلاس والتزوير، والسرقة وإهدار المال العام ،والغش، وتزييف العملة، وتهريب البضائع والأموال، والاستهانة بالملكية العامة، وانعدام الحس الوطني، وخيانة الأمانة، وتهريب المخدرات (محمود،1994، 43).

ب. الفساد الاخلاقي والأدبي: هو الانحطاط في السلوك بالصورة التي تجعل الإنسان لا يحكم عقله، فيستسلم للشهوات والفاحشة، مثل قيامه بأعمال مخلة بالحياء في أماكن العمل، أو أن يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارجية دون أذن إدارته، وانعدام الاخلاق الوظيفة، أو ان يستغل السلطة لتحقيق مأرب شخصية له على حساب المصلحة العامة. (سالم و اشتيوي، 2017، 198).

ج. الفساد الثقافي: يتمثل في الخروج عن الثوابت العامة المغروسة والمتأصلة في المجتمع، مما يتسبب في تفلك الهُوية الوطنية، واندثار الإرث الثقافي في الدولة الليبية (حسناوي و ضياء الدين، 2019، 6).

د. الفساد القضائي: ذلك الخلل الذي يمس الهيئات القضائية، مما يتسبب بضياع حقوق الأفراد وتفشي الظلم في المجتمع، ويعتبر من أخطر انواع الفساد

هـ. الفساد الإداري: هو عبارة عن انحرافات سلوكية تتم من العاملين تجاه منظماتهم الحكومية؛ وبما أن الفساد الاداري أحد أنواع الفساد الذي أصبح مُنتشر في العديد من المجتمعات ومن بينها المجتمع الليبي، فما يهم الدراسة الحالية هو الفساد الاداري الذي أصبح موجود في جُل المؤسسات الحكومية الليبية من خلال استغلال السلطة لأغراض شخصية؛ الذي يؤدي بدوره إلى تدهور الخدمات، وزيادة الفقر، وهدر الموارد العامة، وتقليل فرص العمل لذوي الكفاءة، وزيادة الأسعار، وتقليل جودة التعليم، وتدهور الصحة العامة.

و. الفساد المالي: يتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والاحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية المختص بفحص ومراقبه

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

حسابات وأموال الحكومة، والهيئات والمؤسسات العامة (لمليح، 2024، 2)، وهذا ما يحدث بشكل صريح في الدولة الليبية.

ز. الفساد الاجتماعي: هو مجموعة من السلوكيات التي تحطم مجموعة القواعد والتقاليد المعروفة في المجتمع، كذلك يتمثل في انحلال القيم الاجتماعية والأسرية (حسناوي، ضياء الدين .2019، 31)، وانعدام معاني الوطنية، والولاء، والإخلاص، وحب العمل والتفاني في ادائه.

ح. الفساد الاقتصادي: هو استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة؛ تتخذ أشكالاً متعددة منها الحصول على الرشوة من خلال تقديم خدمة، وينتج عنه عدم العدالة في توزيع الدخول، والتفاوت الكبير بين رواتب أصحاب الدرجات العُليا، والعاملين في المستويات الدنيا (الفرد،384،2024).

ي. الفساد السياسي: يقصد به فساد الساسة والحكام، وأعضاء الحكومة، وأعضاء النواب، والمشتغلون بالعمل السياسي.(وليد ،2020 ،384)

- الفساد من حيث الحجم: ويشمل على:

أ. الفساد الكبير(العمودي): فساد الدرجات الوظيفية العُليا من الموظفين.

ب. الفساد الصغير(الافقي): فساد الدرجات الوظيفية الدنيا من الموظفين.

- الفساد من حيث الانتشار: هذا النوع يحتوي على:

أ. الفساد المحلي: هو الفساد الذي ينتشر داخل المدينة الواحدة في الدولة الليبية، وضمن المناصب الصغيرة، من الذين لا ارتباط لهم خارج حدود الدولة (جواد،365،2022)؛ وينتشر في البلديات والمجالس المحلية والمؤسسات التعليمية والمراكز الصحية.

ب. الفساد الدولي: وهذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعاً عالمياً يعبر حدود الدولة الليبية ضمن ما يطلق عليها (بالعولمة) بفتح الحدود والمعابر بين البلاد(أبوكرش،2024 ،449) مثل غسيل الأموال، والاتجار بالمخدرات كذلك تهريب المهاجرين.

- الفساد من حيث نوع القطاع:

أ. الفساد في القطاع العام: وهو الفساد الموجود في الإدارات الحُكومية، وجميع الهيئات العمومية في الدولة الليبية.

ب. فساد القطاع الخاص: يتمثل في استغلال نفوذ صاحب القطاع الخاص أين كان نوعه، بفضل ما يملكه من مال للتأثير على السياسة العامة للدولة باستعمال مختلف الوسائل من رشوة وهدايا، من أجل تحقيق مصلحته كالإعفاء من الضريبة ، أو الحصول على إعانة تقدم من طرف القطاع العام (هاجر،8،2020).

-

عوامل تفشي ظاهرة الفساد الإداري:

هناك مجموعة من العوامل التي أدت إلى حدوث الفساد الإداري في جميع الدول؛ والدولة الليبية أحدها، والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

1. العوامل الشخصية: وهي العوامل التي تتعلق بتصرفات الأفراد وأفعالهم في إطار الوظيفة الإدارية ، وهذا راجع إلى عدم الاهتمام بغرس القيم والأخلاق، والمبادئ النبيلة في تنشئة الفرد الموظف بشكل عام؛ فالقيم غير الأخلاقية التي يحملها الفرد، والتي اكتسبها أصلاً من ثقافة المجتمع الذي يعيش فيه تتمثل في ارتكابه السلوك والممارسات غير السليمة كالطمع والجشع، والاستيلاء والسرقات، والاختلاس والرشوة، واقتناء الممتلكات (الزنكنه، 2014، 459)

2. العوامل الاجتماعية: تُسهم بشكل كبير في انتشار مختلف مظاهر الفساد الإداري، حيث تؤدي القيم السائدة في بعض المجتمعات دوراً بارزاً في ترسيخ ظاهرة الفساد، من ضمنها عدم الاهتمام بغرس القيم والأخلاق الدينية في نفوس أبنائها، فالتنشئة الاجتماعية تُعدُّ قاعدة انطلاق للسلوك التنظيمي للأفراد بشكل عام، إذ تؤثر على تفكير أفرادها الذين يشكلون الجهاز الإداري وسلوكياتهم، ومن ثم التأثير على عملية اتخاذ القرار الإداري.(الجزار ،2021 ،346)، وتظهر ممارسات الفساد الناتجة عن التقاليد الاجتماعية المكرسة للولاءات الشخصية غير الوطنية، ونمط العلاقات فيها، والأعراف بين أفراد المجتمع، كلما كانت الروابط الاجتماعية بين أفراد العائلة، أو القبيلة الواحدة قوية، وذلك بتدخل القيادات والرموز القبلية في شئون إدارة المؤسسات العامة في الدولة الليبية .

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وعليه ترى الباحثة أنه كلما ازداد وعي أفراد المجتمع بعواقب الفساد الإداري الناتج عن العوامل الاجتماعية المتمثلة في العلاقات القرابية وغيرها ، كلما انخفض هذا الفساد بشكل خاص.

3. العوامل الاقتصادية : يُعدُّ تردي الأوضاع الاقتصادية في أي دولة عربية ومنها الليبية، أو أجنبية باعثاً أساسياً من بواعث ظهور الفساد الإداري، حيث أنه يوجه سلوك الفرد نحو الانحراف، وممارسة الأساليب الاحتيالية لإشباع حاجاته الخاصة (أونيس و أبوراوي، 2018، 195)، وتتمثل العوامل الاقتصادية في(الفقر؛ وتدني الأجور ،ارتفاع تكاليف المعيشة ،وانعدام العدالة في توزيع الدخل والثروة في كثير من الدول الأجنبية والعربية والليبية من بينها)

4. العوامل السياسية : تُعدُّ من أهم العوامل، وأخطرها انتشاراً للفساد بشكل عام، والفساد الإداري بشكل خاص، في أي مجتمع كان؛ حيث يؤثر ضعف المؤسسات التي تعاني منها غالبية الدول، وليبيا أحداها، بسيطرة النفوذ للعامل الشخصي في الحياة السياسية، أو ضعف التنظيمات من أحزاب، وجماعات، ومصالح ذاتية في تفشي ظاهرة الفساد واستمرارها(معابرة، 2011، 115).

5- العوامل الإدارية : تحوي البيئة الإدارية جملة من العلاقات، والمفاهيم، والقواعد التي تنظم عمل الإدارات العامة، وأجهزة الدولة، ومؤسساتها الإنتاجية والخدمية، وتحكم تصرفات الموظف العام، وتُعدُّ البيئة الإدارية بكل مكوناتها عاملاً مشجعاً على ارتكاب ممارسات الفساد (بلقاسم ،2017 ،57).

6- العوامل القانونية والقضائية والأمنية: والتي تتمثل في عدم وجود قوانين رادعة للفساد، وإن كانت مكتوبة، وإنما المقصود هو قدرتها على التنفيذ الفعال لها، وما ينطوي على ذلك من جزاءات تفرض على مخالفيها، كما أن كثرة القوانين وتعددها كوسيلة لإزالة الفساد الإداري، وعدم ارتباط هذه القوانين بنظام الأخلاق العامة، والمعرفة بها يزيد من انتشار الفساد (معابرة، 2011، 16)، كذلك ضعف الجهاز القضائي وغياب الإطار القانوني المناسب يؤدى إلى سوء صياغة بعض القوانين، واللوائح المتعلقة بالفساد، واعتماد الأجهزة القضائية، والأمنية على الأساليب التقليدية في التحقيق وإثبات التهم،

وإذا نظرنا إلى واقعنا اليوم فأننا نرى أن ليبيا كغيرها من الدول؛ انتشر فيها الفساد الإداري بشكل عام، بسبب انتشار الطبقية، وما نتج عنها من تفاوت في الحياة الاجتماعية لأفرادها ما بين الغني والفقر، وقبول الفساد فيها كشيء عادي.

خصائص الفساد الإداري:

هناك مجموعة من الخصائص التي يتميز بها الفساد الإداري والمتمثلة في:

1- السرية: تتصف أعمال الفساد الإداري بالسرية بشكل عام، وذلك لما يتضمنه النشاط من ممارسات غير مشروعة من الجهة القانونية، أو المجتمعية أو الأثنين معاً (العندلي، 2023، 45)، إذ تتباين الوسائل والأساليب والطرق التي يستتر الفساد الإداري خلفها تبعاً للجهة التي تمارسه، فالقيادات غالباً ما يستتر فسادها باسم المصلحة العامة، وتغلفه باعتبارات أمنية، والتظاهر بأنها تنفذ توجيهات عُليا يتعذر الكشف عنها؛ وإنما غايتها في حقيقة الأمر التزوير والتدليس، وانتهاز الفرص لتمرير فسادها بعيداً عن أنظار العاملين الصالحين في مؤسساتها الحكومية (معابرة، 2011، 101).

2- اشتراك أكثر من طرف في الفساد: قد يقع الفساد الإداري من شخص واحد، أو من عدة أشخاص يشتركون مع بعضهم في ارتكاب هذا السلوك، وذلك بسبب العلاقات المُتبادلة فيما بينهم، والمبنية على المنفعة والمصلحة الشخصية.

3- العمدية: لا يمكن توقع أن يرتكب سلوك الفساد بعفوية، أي من غير قصد، لأن الموظف في الدائرة الحكومية لما يتخذ قراراً إدارياً يتخذه بشكل مقصود، فالفساد الإداري يحتوي على قدر من الانحراف المتعمد من قبل مرتكبه أيًا كان منصبه الإداري.

4- سرعة الانتشار: يتميز الفساد بخاصية سرعه الانتشار، وخاصة عندما يكون الفساد نابع من المسؤولين، فتزداد سلطتهم ونفوذهم، مما يعطيهم القدرة للضغط على باقي مدراء وموظفي وحدات الجهاز الإداري، للسير على خطاهم طوعاً، أو كرهاً (العندلي، 2023، 46)، أو تلفيق التهم لهم، وإزاحتهم من مناصبهم لغرض توظيف من يقوم بمساعدتهم على ارتكاب مثل هذا النوع من السلوك.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

نتائج الدراسة البحثية :
- أولاً: فيما يتعلق بالبيانات الأولية :

جدول (1) يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير الجنس

الجنس	العدد	النسبة
ذكر	113	%53.3
أنثى	99	%46.7
المجموع	**212**	**%100**

يتضح من الجدول أعلاه توزيع العينة حسب الجنس وبلغ عدد الذكور (113) وبنسبة (53.3%) مقابل الإناث 99) مفردة بنسبة (46.7%) يشير هذا الجدول إلى توازن نسبي بين الجنسين مع وجود هامش طفيف لصالح الذكور، وهذا التوزيع لا يشير إلى تحيز في اختيار مجتمع الدراسة، كون الدراسة مسحية، بل أن مجتمع الدراسة الأصلي نفسه غير متوازن على الإطلاق.

جدول (2) يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير العمر

الفئة العمرية	العدد	النسبة
22-32سنة	37	%17.5
33- 42سنة	57	% 26.9
43-52سنة	69	%32.5
53 - 62سنة	38	%17.9
سنة 63 ـ فأكثر	11	%5.2
المجموع	**212**	**%100**

يتضح من الجدول أعلاه توزيع المبحوثين حسب العمر، حيث جاءت الفئة العمرية من (43 ـ 52) سنة هي الأكثر تمثيلاً لمجتمع الدراسة ونسبتها (32.5%) ، بينما الفئة العمرية (63 سنة ـ فأكثر) جاءت بأقل تمثيلاً ونسبته (5.2%) نظراً لقربها من سن التقاعد ، وتواجد المبحوثين بين الفئات العمرية الأخرى (33-42)بنسبة (26.9%)،و(53-62)بنسبة(17.9%) و(22-32)بنسبة(17.5%)

جدول (3) يوضح توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة
شهادة إعدادية	3	% 1.4
شهادة ثانوية	9	% 4.2
دبلوم متوسط	55	% 25.9
دبلوم عالي	51	% 24.1
جامعي	89	% 42
فوق الجامعي (ماجستير، دكتوراه)	5	% 2.4
المجموع	**212**	**%100**

يتضح من الجدول أعلاه توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي حيث جاءت فئة من يحملون الشهادة الجامعية في المرتبة الأولى بعدد (89) مُفردة ، وبنسبة مئوية قدرها (42%) ، أما أقل فئة، فقد جاءت من يحملون الشهادة الإعدادية تمثل في (03) مُفردات، بنسبة (1.4%)؛وتذبذبت البقية بين الشهادات الأخرى

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

،دبلوم متوسط بنسبة (25.9%)،ودبلوم عالي بنسبة (24.1%)،وشهادة ثانوية بنسبة (4.2%)،وفوق الجامعي (ماجستير ،دكتوراه) بنسبة (2.4 %)

جدول (4) يوضح توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة
أعزب	43	% 20.3
متزوج	158	% 74.5
مطلق	8	% 3.8
أرمل	3	% 1.4
المجموع	**212**	**%100**

يتضح من الجدول توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية؛ وتبين أن فئة (المتزوج) هي الفئة الأكبر بواقع (158) مُفردة، بما نسبته (74.5%)، بينما فئة (أعزب) جاءت بواقع (43) مُفردة، بنسبة (20.3%)، وتأتي الفئتان (المطلق والأرمل) في الفئات الأقل عدداً، وذلك بواقع (8) مُفردات للمُطلق، وتمثل ما نسبته (3.8%)، و(3) مفردات للأرمل، بنسبة (1.4%)

جدول (5) يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير مكان العمل

مكان العمل	العدد	النسبة
قطاع التعليم	106	% 50
قطاع الصحة	106	% 50
المجموع	**212**	**%100**

تضح من الجدول أعلاه توزيع المبحوثين حسب متغير مكان العمل، وتبين أن القطاعين موضوع الدراسة يتقاسمان حجم العينة مناصفة بواقع (106) مُفردة بما نسبته (50%) لكل من قطاعي التعليم، والصحة، بعد أن أستبعد غير الصالح منها .

جدول (6) يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير الدخل الشهري

الدخل الشهري	العدد	النسبة
من 1200 أقل من 1700دينار	74	% 34.9
من 1700 أقل من 2200 دينار	74	% 34.9
من 2200 أقل من 2700 دينار	46	% 21.7
من 2700 أقل من 3100 دينار	17	% 8.0
من 3100 - فأكثر	01	% 0.5
المجموع	**212**	**%100**

يتضح من الجدول أعلاه ، أن الفئتين من (1200 إلى أقل من 1700) دينار، وكذلك من (1700 إلى أقل من 2200) دينار، هما الأكبر ومتساويتين بواقع (74) مُفردة، وبلغت نسبتها (34.9%) ، وتأرجحت نسب العينة على حسب الترتيب الفئة من (2200 إلى أقل من 2700) دينار، في المرتبة الثانية، بنسبة

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

(21.7%)، والفئة من (2700 إلى أقل من 3100) دينار، بنسبة مئوية (08%)، وتأتي الفئة من (3100 - فأكثر) دينار، وهي الفئة الأقل، بنسبة ا (05%)

جدول(7) يوضح تحليل نتائج التساؤل الأول: (ما العوامل الاجتماعية التي تؤدي لحدوث الفساد الإداري في الدولة الليبية وطرق مكافحته في قطاعي التعليم والصحة بمدينة طبرق؟)

ت	الفقرات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الاستجابة
1	أفكار مغلوطة راجعة للتنشئة الاجتماعية	عدد	66	90	26	26	4	3.88	1.04	7	متوسطة
		%	31.1	42.3	12.3	12.3	1.9				
2	تأثير رجال العرف في مؤسسات الدولة	عدد	94	75	14	25	4	4.08	1.07	3	مرتفعة
		%	44.3	35.4	6.6	11.8	1.9				
3	ضعف الوازع الديني	عدد	81	83	21	25	2	4.01	1.02	5	مرتفعة
		%	38.2	39.2	9.9	11.8	0.9				
4	تأثير العلاقات القرابية	عدد	81	85	20	24	2	4.03	1.00	4	مرتفعة
		%	38.2	40.1	9.4	11.3	0.9				
5	غياب العدالة، والمساواة في النظام الإداري	عدد	97	68	21	20	6	4.08	1.08	3	مرتفعة
		%	45.8	32.1	9.9	9.4	2.8				
6	الولاءات الضيقة لجماعة المصلحة والقرابة على حساب المصلحة العُليا للوطن	عدد	114	62	16	18	2	4.26	0.98	1	مرتفعة
		%	53.8	29.2	7.5	8.5	0.9				
7	انتشار ثقافة الاستغلال	عدد	91	68	24	22	7	4.00	1.12	6	مرتفعة
		%	42.9	32.1	11.3	10.4	3.3				
8	تقديم المكاسب الشخصية على حساب المصلحة العامة	عدد	112	60	11	26	3	4.18	1.08	2	مرتفعة
		%	52.8	28.3	5.2	12.3	1.4				
الدرجة الكلية								**4.06**	ــ	ــ	**مرتفعة**

يتضح من الجدول أعلاه؛ تحليل نتائج التساؤل الأول الذي مفاده: ما العوامل الاجتماعية التي تؤدي لحدوث الفساد الإداري في الدولة الليبية بمدينة طبرق، وجاءت جميع فقرات هذا المحور بدرجة (مرتفعة)، باستثناء

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الفقرة الأولى التي كانت (متوسطة)، وتراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.88 - 4.26)؛ وبنتيجة المتوسط الحسابي العام الذي قيمته (4.06)، لتشير النتائج إلى أن:

- جاءت في المرتبة الأولى؛ الفقرة (6) والتي تنص على (الولاءات الضيقة لجماعة المصلحة، والقرابة على حساب المصلحة العُليا للوطن)، بواقع (114) مُفردة، تأييداً في خانة (موافق بشدة)، وبنسبة مئوية مقدراها (53.8%)، وذلك بمتوسط حسابي (4.26) وانحراف معياري (0.98)، وهذا يدل على فاعلية هذا العامل في حدوث الفساد الإداري لأنها تضعف مبدأ الكفاءة وتُعزز المحسوبية على حساب المصلحة العامة
- وحصلت على المرتبة السابعة؛ الفقرة رقم (1)، والتي توضح وجود (أفكار مغلوطة راجعة للتنشئة الاجتماعية)، بواقع (90) مُفردة، تأييداً في خانة (موافق)، وجاءت بنسبة (42.3%)، وبمتوسط حسابي (3.88)، وانحراف معياري (1.04)، ويتضح من ذلك أن التنشئة الاجتماعية تؤدي بعض الشيء إلى أن ارتكاب سلوك الفساد الإداري تؤيده لغرض حصول الموظف على حقه من ثروة الدولة الغير موزعة بشكل متساوي على المواطنين فيها.

وتتفق بعض نتائج فقرات هذا التساؤل مع دراسة مبروكة إبراهيم أمنينة (2025) التي جاء في نتائجها أن العلاقات القرابية أحياناً سبب قوي ومؤثر بشكل سلبي على سير العمل الإداري في المؤسسة، أيضاً القبلية والعلاقات الشخصية تعوق المحاسبة القانونية لمرتكبي سلوك الفساد الإداري، ودراسة عليمات (2017)، التي توصلت في إحدى نتائجها إلى تأثير الولاءات الضيقة من تقاليد اجتماعية وعلاقات، واتفقت أيضاً مع دراسة المصراتي (2011)، التي توصلت في إحدى نتائجها إلى أن هناك تدخلاً من قبل القيادات ومشائخ القبائل في مجال العمل الإداري يصل إلى مرحلة صنع القرار، وتنصيب المناصب الإدارية. وأكد ما اتفق عليه (98) من المبحوثين أن زملائهم في العمل يخضعون لمطالب أقاربهم ولو كانت مخالفة للقانون.

وفي ضوء نظرية "التبادل الاجتماعي" التي تقوم على أساس أن الأفراد يتفاعلون مع بعضهم البعض، لأنهم يعتقدون أن هذا التفاعل يحقق لهم بعض المكافآت الاجتماعية، والأفراد يستمرون في علاقاتهم الاجتماعية طالما أن هذه العلاقات تحقق لهم بعض الفائدة، حيث يقدم كل طرف شيئا ما للحصول على شيء آخر. والعلاقات الاجتماعية القوية يمكن أن تؤدي إلى تبادل المنافع والخدمات، ولكن يمكن أيضاً أن تؤدي إلى الفساد الإداري إذا تم استغلال هذه العلاقات لتحقيق، وتقديم مكاسبهم ومصالحهم الشخصية على حساب المصلحة العامة، حيث يتم استغلال السلطة، أو النفوذ في تحقيق هذه المصالح

جدول (8) يوضح تحليل نتائج التساؤل الثاني: (ما العوامل الاقتصادية التي تؤدي لحدوث الفساد الإداري في الدولة الليبية وطرق مكافحته في قطاعي التعليم والصحة بمدينة طبرق؟)

ت	الفقرات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الاستجابة
1	السعي إلى الربح السريع، بأقل جهد ممكن	عدد	100	70	9	28	5	4.09	1.11	4	مرتفعة
		%	47.2	33	4.2	13.2	2.4				
2	ضعف مرتبات وأجور العاملين في القطاع الإداري، خاصة عند مقارنتها بالعاملين في القطاعات الأخرى	عدد	95	73	11	27	6	4.05	1.12	5	مرتفعة
		%	44.8	34.4	5.2	12.7	2.8				
3	عدم وجود حوافز مادية	عدد	103	75	10	19	5	4.18	1.03	1	مرتفعة
		%	48.6	35.4	4.7	9	2.4				

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

4	الأزمات الاقتصادية المتلاحقة في المجتمع	عدد	98	72	17	20	5	4.12	1.05	2	مرتفعة
		%	46.2	34	8	9.4	2.4				
5	ازدياد الأعباء وارتفاع تكاليف المعيشة اليومية مما يدفع الموظف لاستغلال المال العام	عدد	107	56	19	24	6	4.10	1.13	3	مرتفعة
		%	50.5	26.4	9	11.3	2.8				
الدرجة الكلية								**4.10**	**ـــ**	**ـــ**	**مرتفعة**

يوضح تحليل نتائج التساؤل الثاني: معرفة العوامل الاقتصادية التي تؤدي لحدوث الفساد الإداري في الدولة الليبية بمدينة طبرق؛ والتي تضم الفقرات من رقم (01) وحتى رقم (05)؛ جاءت هذه النتيجة من خلال عرض إجابات المبحوثين، للأسئلة الفرعية لهذا التساؤل، والتي بينت أن الاتجاه العام للمبحوثين حول هذا التساؤل هو الإجابة (موافق بشدة)، وبدرجة (مرتفعة)، وتراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.05 - 4.18)، وقد بلغت نتيجة المتوسط العام لهذا التساؤل (4.10)؛ وبالنظر إلى كل فقرة على حده نجد أن: الفقرة التي تنص على (عدم وجود حوافز مادية)، جاءت في المرتبة الأولى، وهي الفقرة رقم (3) في الجدول، بواقع (103) مُفردة، تأييداً في خانة (موافق بشدة)، وبنسبة (48.6%)، بمتوسط حسابي (4.18) وانحراف معياري (1.03)، وهذا يدل على أن عدم حصول الموظف على الحوافز المادية في أثناء تأدية عمله الوظيفي يؤدي به إلى الشعور بالإحباط، وعدم الولاء الوظيفي لعمله، قد يؤدي به إلى ارتكاب سلوك الفساد الإداري.

بينما الفقرة رقم (2)؛ التي تبين أن (ضعف مرتبات، وأجور العاملين في القطاع الإداري خاصة عند مقارنتها بالعاملين في القطاعات الأخرى)، جاءت في المرتبة الخامسة، بواقع (95) مُفردة، تأييداً في خانة (موافق بشدة) والتي نسبتها (44.8%)، جاءت بمتوسط حسابي قيمته (4.05)، وانحراف معياري درجتها (1.12)، وهذا يدل على أن هناك تفاوت واضح في مرتبات الموظفين في قطاعات الدولة الليبية ما بين مرتبات عالية مثل (موظفي الوزرات، ومجلس النواب، وشركة الخليج لتسويق النفط...إلخ، عن مرتبات موظفي بعض القطاعات الأخرى التي يكون فيها مرتبات الموظفين قليلة نوعاً ما، ولا تلبي احتياجاتهم المعيشية، مثل قطاع (النقل والموصلات، حماية البيئة والصرف الصحي، الضمان الاجتماعي، التعليم، الصحة،....إلخ)، الأمر الذي يؤدي بالموظفين في هذه القطاعات إلى المطالبة بزيادة المرتبات، وفي حالة عدم قبول الدولة لطلباتهم في ذلك، قد يلجؤون إلى أخذ حقوقهم بطرق غير شرعية، ما يؤدي بهم ذلك إلى ارتكاب سلوك الفساد

وتتفق بعض نتائج هذا التساؤل (الثاني) مع دراسة سليم (2017)؛ التي كشفت في إحدى نتائجها ضعف أجور الموظفين، بما لا يتناسب مع ارتفاع مستوى المعيشة، ودراسة الساعدي (2020)؛ التي بينت في إحدى نتائجها الانقسام السياسي الذي قسم البلاد إلى نصفين، وأدى إلى انهيار الاقتصاد، ولم تستطع السياسة النقدية، والمالية مواجهة الأزمة، وتفاقمها. .

وفي ضوء "النظرية البنائية الوظيفية" التي تؤكد على دراسة البناء الاجتماعي للمجتمع لكونه كيان واحد، وتؤكد على أن كل جزء من أجزاء المجتمع، أو النسق له وظائف بنيوية نابعة من طبيعة الجزء ، حيث يوجد في كل قطاع أو نسق موظفين يؤدون وظائف محددة للحفاظ على توازنه ؛ والذي من خلاله يسعون إلى تحقيق أهدافه، من أجل تحقيق التكامل فيما بينه وبين الأنساق، أو القطاعات الأخرى في الدولة، أما إذا فشل هذا القطاع، أو النسق في تحقيق أهدافه نجم عن ذلك ما يسمى بالخلل، وهذا ما حدث في الدولة الليبية.

جدول (9) يوضح تحليل نتائج التساؤل الثالث: (ما أبرز صور الفساد الإداري في الدولة الليبية وطرق مكافحته في قطاعي التعليم والصحة بمدينة طبرق؟)

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ت	الفقرات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الاستجابة
1	غياب الاستقرار الإداري نتيجة التغيير المستمر في الهيكلية الإدارية	عدد	95	69	15	24	9	4.02	1.16	6	مرتفعة
		%	44.8	32.5	7.1	11.3	4.2				
2	المحسوبية والوساطة والرشوة في العمل	عدد	104	62	11	23	12	4.05	1.22	5	مرتفعة
		%	49.1	29.2	5.2	10.8	5.7				
3	الاستيلاء على أموال الدولة بطرق غير مشروعة	عدد	108	61	11	22	10	4.10	1.18	3	مرتفعة
		%	50.9	28.8	5.2	10.4	4.7				
4	التزوير في المعاملات أو التواقيع أو الإيصالات أو العقود وما في حكمها	عدد	88	70	17	31	6	3.95	1.15	8	مرتفعة
		%	41.5	33	8	14.6	2.8				
5	التقصير أو الإهمال الإداري مثل ترك الوظيفة أو الانصراف عنها بشكل جزئي أو كلي	عدد	103	67	15	17	10	4.11	1.13	2	مرتفعة
		%	48.6	31.6	7.1	8	4.7				
6	المبالغة في تعيين الموظفين في القطاع العام	عدد	89	62	30	25	6	3.95	1.13	8	مرتفعة
		%	42	29.2	14.2	11.8	2.8				
7	غياب المعايير المحددة والشفافية في القطاع	عدد	84	83	20	23	2	4.05	1.00	5	مرتفعة
		%	39.6	39.2	9.4	10.8	0.9				
8	توفير معدات وأجهزة رديئة الجودة بأسعار مرتفعة	عدد	102	61	20	21	7	4.09	1.13	4	مرتفعة
		%	48.1	28.8	9.4	9.9	3.3				
9	تكليف موظفين ببعض المهام دون الكفاءة المطلوبة	عدد	114	61	13	22	2	4.24	1.02	1	مرتفعة
		%	53.8	28.8	6.1	10.4	0.9				

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

10	صرف المكافآت والحوافز لمن لا يستحق	عدد	95	65	19	28	5	4.02	1.13	6	مرتفعة
		%	44.8	30.7	9	13.2	2.4				
11	عدم المواءمة بين التدريب وما يستحدث من تطوير فيما يتعلق بالأجهزة الحديثة	عدد	74	88	27	21	2	3.99	0.98	7	مرتفعة
		%	34.9	41.5	12.7	9.9	0.9				
الدرجة الكلية								**4.05**			**مرتفعة**

تتضح من بيانات الجدول، نتائج التساؤل الثالث الخاص بأبرز صور الفساد الإداري في الدولة الليبية بمدينة طبرق، نجد أن جميع فقرات هذا التساؤل والتي عددها (11) فقرة، جاءت بدرجة (مرتفعة) وتراوحت المتوسطات الحسابية فيها ما بين (3.95 - 4.24)؛ وقد بلغت نتيجة المتوسط العام لهذا التساؤل (4.05)؛ وبالنظر إلى كل فقرة على حده نجد أن:

- الفقرة التي حصلت على المرتبة الأولى؛ هي الفقرة رقم (9)، والتي تنص على (تكليف موظفين ببعض المهام دون الكفاءة المطلوبة)، بواقع (114) مُفردة، تأييداً في خانة (موافق بشدة)، وجاءت بنسبة مئوية مقدارها (53.8%) وذلك بمتوسط حسابي قيمته (4.24) وانحراف معياري درجته (1.02)، عليه فأن الفساد في قطاعات الدولة يبدأ من هذه النقطة أي وضع الرجل الغير مناسب في المكان المناسب، وهذا ما يؤدي بتدهور الوظيفة المكلف بها نظراً لعدم درايته، أو حتى معرفته بمهام وظيفته التي رشح لها، وفي الدولة الليبية حدث ولا حرج على تولي بعض الموظفين من غير كفاءة في مثل هذه المناصب الإدارية
- أما في المرتبة الثامنة والأخيرة؛ جاءت في الفقرتين (4) و(6)، اللتان اتفقا في قيمة المتوسط الحسابي (3.95)، ومفادهما الفقرة الرابعة (التزوير في المعاملات أو التواقيع أو الإيصالات أو عقود وما في حكمها)، بواقع (88) مُفردة، تأييداً في خانة (موافق بشدة)، وبنسبة مئوية (41.5%)، وانحراف معياري (1.15)؛ والفقرة السادسة (المبالغة في تعيين الموظفين في القطاع العام)، بواقع (89) مُفردة، تأييداً في خانة (موافق بشدة) وبنسبة مئوية مقدارها (42%)، وانحراف معياري (1.13)، وعلى الرغم من الاتفاق في قيمة المتوسط الحسابي لهتين الفقرتين، إلاَّ أنهما يختلفان تماماً من حيث المضمون، ففي الفقرة الرابعة التزوير واضح في الإجراءات والمعاملات الإدارية لغرض تحقيق أغراض شخصية، بينما في الفقرة السادسة المبالغة في توظيف الموظفين والتي أشرنا إليها في التعليق على الفقرة رقم (5) التي جاءت في المرتبة الثانية من هذا التساؤل .

وتتفق بعض نتائج فقرات هذا التساؤل والتي هي أسئلة فرعية مع نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة الفيتوري (2019) التي توصلت إلى انتشار أنماط الفساد الإداري في ليبيا، وأكثرها شيوعاً الرشوة والوساطة والمحسوبية، والإهمال الإداري والتزوير في الوثائق والمستندات؛ وكذلك دراسة الشربجي والمايل (2018) ودراسة المصراتي (2011) التي توصلت في إحدى نتائجها إلى أن مجتمع الدراسة يعاني من انتشار العديد من أشكال الفساد الإداري؛ ودراسة سليم (2017) التي كشفت أن أكثر أشكال الفساد الإداري شيوعاً داخل المؤسسات الحكومية هي الرشوة والوساطة والمحاباة؛ ودراسة كامبا، شافي، وفو(2012) التي جاء في أحدى نتائجها انتشار أشكال الفساد السائدة في ليبيا، بما في ذلك الرشوة والاختلاس والمحسوبية.

وفي ضوء النظرية الأخلاقية، فأن الفساد الإداري في الدولة الليبية؛ يحدث نتيجة لانهيار القيم الأخلاقية داخل المؤسسات الحكومية؛ فعندما تغيب النزاهة، والشفافية في الإدارة الحكومية، ينتشر الفساد بشتى صوره متجسداً في الرشوة والمحسوبية والمحاباة والتزوير في المعاملات واستغلال النفوذ والتلاعب في القرارات الإدارية، والاختلاس، والسرقة، ...إلخ، مما يؤدي إلى تراجع الأداء الإداري وإهدار للموارد العامة. ووفقًا للنظرية البنائية الوظيفية أيضاً فإن وجود انتشار هذه الصور في المؤسسة الإدارية تسبب خلل

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وظيفي لأنها تُعدُّ من الوظائف الكامنة التي يقوم بها الموظف دون معرفة بمن حوله؛ وهذا الخلل الوظيفي يعكس انحراف الموظف عن القيم الأخلاقية التي توجه سلوك الأفراد داخل المؤسسات.

جدول (10) نتائج التساؤل الرابع: (ما الآثار الناتجة عن حدوث الفساد الإداري في الدولة الليبية وطرق مكافحته في قطاعي التعليم والصحة (مدينة طبرق؟)

ت	الفقرات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الاستجابة
1	هدر المال العام	عدد	126	54	7	12	13	4.26	1.15	1	مرتفعة
		%	59.4	25.5	3.3	5.7	6.1				
2	إعاقة الدافعية للإنجاز (صعوبات في العمل)	عدد	67	96	21	20	7	4.07	2.37	3	مرتفعة
		%	31.6	45.3	9.9	9.4	3.3				
3	إحلال الأقل كفاءة في العمل بدلاً عن أصحاب الكفاءات والمؤهلين	عدد	109	62	17	15	9	4.16	1.11	2	مرتفعة
		%	51.4	29.2	8	7.1	4.2				
4	تردي مستوى الأداء وتقديم خدمات دون المستوى المطلوب	عدد	96	70	19	20	7	4.07	1.10	3	مرتفعة
		%	45.3	33	9	9.4	3.3				
5	فقدان المواطن الثقة في أداء المؤسسة	عدد	104	68	16	18	6	4.16	1.06	2	مرتفعة
		%	49.1	32.1	7.5	8.5	2.8				
6	تأثير سلوكيات الفساد في المؤسسة على سلوك الموظفين	عدد	88	83	13	20	8	4.05	1.09	4	مرتفعة
		%	41.5	39.2	6.1	9.4	3.8				
الدرجة الكلية								**4.05**			**مرتفعة**

يوضح الجدول تحليل نتائج التساؤل الرابع، والذي جاء مفاده معرفة أهم آثار الفساد الإداري في الدولة الليبية وطرق مكافحته في قطاعي التعليم والصحة بمدينة طبرق، ويضم (06) فقرات جاءت جميعها بدرجة (مرتفعة)، وتراوحت المتوسطات الحسابية فيها ما بين (4.05 - 4.26)؛ بنتيجة متوسط حسابي عام قيمته (4.05)، لتشير النتائج إلى ما يلي:

- في **المرتبة الأولى؛** جاءت الفقرة رقم (1)، وهي (إهدار المال العام)، بواقع (126) مُفردة، وتأييد ذلك في خانة (موافق بشدة)، بنسبة (59.4%)، ومتوسط حسابي (4.26)، وانحراف معياري (1.15)، وهذا يدل على أن جميع صور الفساد في الدولة الليبية تؤدي إلى أهدار المال العام دون رقيب، أو حسيب.
- **وفي المرتبة الرابعة والأخيرة؛** جاءت الفقرة رقم (6) التي توضح (تأثير سلوكيات الفساد في المؤسسة على سلوك الموظفين)، بواقع (88) مُفردة، وبتأييد في خانة (موافق بشدة)، بنسبة مئوية مقدارها (41.5%)، وبمتوسط حسابي قيمته (4.05)، وانحراف معياري درجته (1.09)؛ معنى هذا يدل على أن أي موظف إذا امتاز بالقيم الأخلاقية واحترام اللوائح والقوانين المعمول بها في

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المؤسسة الإدارية وهذا راجع إلى التنشئة الاجتماعية السليمة؛ فأن ذلك يمنعه من ارتكاب سلوك الفساد بشكل عام؛ والعكس صحيح

وتتفق بعض نتائج فقرات هذا التساؤل مع دراسة حيدر، (2023) التي بينت أن إهدار المال والثروات من مخاطر الفساد الإداري، كذلك دراسة أونيس و أبوراوي(2018) جاءت في أحدى نتائجها الفساد سبباً رئيسياً في تدهور الأخلاق وانهيار المجتمع.

وفي ضوء النظرية البنائية الوظيفية: يعمل المجتمع كنظام مترابطًا، حيث يؤدي كل نسق وظيفة محددة هدفها الحفاظ على التوازن، وعندما يحدث خلل في أحد هذه الوظائف كضعف الرقابة، أو سوء توزيع الموارد، فإنه يؤدي إلى حدوث مُشكلات في الأداء الإداري، وتراجع الشأن العام، وإهدار الموارد المالية، وبالتالي يؤثر سلبًا على استقرار المجتمع، وأمنه؛ فالفساد الإداري لا ينظر إليه كظاهرة فقط، بل كخلل وظيفي يضعف قدرة المؤسسات على تحقيق أهدافها والتي يتمثل جزءً كبيراً منها في أهداف التنمية المستدامة، مما يؤدي إلى تراجع ثقة المواطنين في الحكومة.

جدول (11) يوضح تحليل نتائج التساؤل الخامس: (ما أهم طرق مكافحة الفساد الإداري في الدولة الليبية وطرق مكافحته في قطاعي التعليم والصحة (مدينة طبرق؟)

ت	الفقرات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الاستجابة
1	إعطاء المكافآت وتقديم الحوافز المادية	عدد	118	80	9	4	1	4.46	0.71	7	مرتفعة
		%	55.7	37.7	4.2	1.9	0.5				
2	دعم وترسيخ القيم الوطنية عن طريق التربية والتنشئة الاجتماعية السليمة	عدد	125	74	10	1	2	4.50	0.69	4	مرتفعة
		%	59	34.9	4.7	0.5	0.9				
3	حسن الاختيار عن طريق وضع الشخص المناسب في المركز الوظيفي والإداري المناسب	عدد	152	48	8	3	1	4.63	0.67	1	مرتفعة
		%	71.7	22.6	3.8	1.4	0.5				
4	التحول الرقمي في الإدارة العامة (الحكومة الإلكترونية)	عدد	109	81	20	1	1	4.39	0.71	9	مرتفعة
		%	51.4	38.2	9.4	0.5	0.5				
5	تفعيل دور المؤسسات الرقابية في الإشراف ومتابعة حالات الفساد الإداري	عدد	125	68	15	2	2	4.47	0.75	6	مرتفعة
		%	59	32.1	7.1	0.9	0.9				

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

6	تعزيز الشفافية ونشر ثقافة النزاهة والمساءلة بكل ما يتصل بالمال العام	عدد	126	71	10	3	2	4.49	0.73	5	مرتفعة
		%	59.4	33.5	4.7	1.4	0.9				
7	دعم استقلالية القضاء في تنفيذ العقوبات وتحديدها لمرتكبي الفساد	عدد	143	56	10	2	1	4.59	0.67	2	مرتفعة
		%	67.5	26.4	4.7	0.9	0.5				
8	تفعيل دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد بشكل عام والفساد الإداري بشكل خاص	عدد	131	71	5	3	2	4.53	0.70	3	مرتفعة
		%	61.8	33.5	2.4	1.4	0.9				
9	تفعيل دور منظمات المجتمع المدني	عدد	94	70	25	17	6	4.08	1.06	11	مرتفعة
		%	44.3	33	11.8	8	2.8				
10	تطبيق مبدأ الأمن الوظيفي للموظفين	عدد	105	85	15	4	3	4.34	0.80	10	مرتفعة
		%	49.5	40.1	7.1	1.9	1.4				
11	توفير فرص للتطوير المهني (بعثات أو إعارة أو دورات تدريبية)	عدد	125	68	9	6	4	4.43	0.85	8	مرتفعة
		%	59	32.1	4.2	2.8	1.9				
الدرجة الكلية								**4.45**			**مرتفعة**

يوضح الجدول تحليل نتائج التساؤل الخامس، والذي جاء مفاده معرفة طرق مكافحة الفساد الإداري في الدولة الليبية وطرق مكافحته في قطاعي التعليم والصحة بمدينة طبرق ، ويضم (11) فقرة جاءت جميعها بدرجة (مرتفعة)، وتراوحت المتوسطات الحسابية فيها ما بين (4.08 - 4.63)؛ بنتيجة متوسط حسابي عام قيمته (4.45)، لتشير النتائج إلى ما يلي:

- **في المرتبة الأولى؛** جاءت الفقرة رقم (3) التي تنص على (حسن الاختيار عن طريق وضع الشخص المناسب في المركز الوظيفي والإداري المناسب)، بواقع (152) مُفردة، بتأييد المبحوثين في خانة (موافق بشدة)، بنسبة (71.7%)، وبمتوسط حسابي (4.63)، وانحراف معياري بلغ (0.67)؛ عليه تمثلت أول طرق مكافحة الفساد الإداري في الدولة الليبية في اختيار الموظف الكفء، وذو الخبرة، والمتخصص في مجال عمله، والمناسب لتولي الوظيفة الإدارية المناسبة، وهذا يدل على السير في الطريق الصحيح لمكافحة الفساد الإداري
- أما الفقرة رقم (9)، التي ترى أنه لابد من (تفعيل دور منظمات المجتمع المدني)، حصلت على **المرتبة الحادية عشرة،** بواقع (94) مُفردة، بتأييد المبحوثين في خانة (موافق بشدة)، بنسبة مئوية مقدارها (44.3%)، وبمتوسط حسابي قيمته (4.08)، وانحراف معياري درجته (1.06)، يفسر ذلك أنها هيئات تطوعية مُستقلة عن الحكومة، وهي ذات أهمية كبيرة، تسعى لمكافحة الفساد

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الإداري من خلال عدة أدوار رئيسية لها تشمل التوعية العامة، مراقبة أداء المؤسسات الحكومية، الدعوة لإصلاحات تشريعية وسياسات شفافة، وتعزيز المساءلة والنزاهة في الحكم، تعزيز المشاركة المدنية.

وتتفق بعض نتائج هذا التساؤل مع دراسة كل من: الفيتوري (2019)، التي بينت في إحدى نتائجها أن أهم الآليات التي تساهم في مكافحة الفساد تحسين المستوى العام للأجور والمرتبات للموظفين، وتفعيل مبادئ المحاسبة والرقابة، ورفع الغطاء الاجتماعي، ودراسة سالم، اشتيوي (2017)، التي كشفت في إحدى نتائجها تفعيل النظام الرقابي

وعليه فنتيجة هذا التساؤل أن دلت فأنها تدل على أهمية هذه الطرق لمكافحة الفساد الإداري في الدولة الليبية وضرورة تطبيقها.

وفي ضوء النظرية الأخلاقية: التي تستهدف القيم والمبادئ الأخلاقية التي ترى بإن الموظفين يجب أن يتبنوها داخل المؤسسات الحكومية، فالفساد الإداري ينشأ عندما تضعف القيم الأخلاقية، وبالتالي يصبح تحقيق المصالح الشخصية أكثر أهمية من الالتزام بالشفافية؛ لذا فإن مكافحة الفساد تتطلب إعادة بناء الثقافة الأخلاقية داخل المجتمع بشكل عام، والمؤسسات الإدارية بشكل خاص، عبر التربية الأخلاقية من خلال التعليم والتدريب، وتطبيق قوانين محاسبة صارمة على الموظفين مرتكبي سلوك الفساد، وإرساء أخلاقيات العمل.

جدول (12) يوضح العلاقة بين العوامل الاجتماعية التي تؤدي لحدوث الفساد الإداري؛ وصور الفساد الإداري في الدولة الليبية في قطاعي التعليم والصحة (مدينة طبرق)

المتغيرات	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
العوامل الاجتماعية التي تؤدي لحدوث الفساد الإداري + صور الفساد الإداري في الدولة الليبية (مدينة طبرق)	**0.776**	**0.00**

الجدول رقم (12) يوضح العلاقة الإحصائية بين العوامل الاجتماعية التي تؤدي لحدوث الفساد الإداري، وصور الفساد الإداري في الدولة الليبية (مدينة طبرق)، وتبين أن قيمة معامل ارتباط بيرسون هي (0.776)، وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (0.00)، حيث أنه أقل أو أصغر من (0.05)؛ وأثبتت نتيجة هذا التساؤل وجود علاقة ارتباطية طردية قوية موجبة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاجتماعية وصور الفساد الإداري في الدولة الليبية في قطاعي التعليم والصحة (مدينة طبرق)؛ وترى الباحثة أنه كلما زادت قوة تأثير العوامل الاجتماعية، كلما زاد انتشار هذه الصور للفساد الإداري في الدولة الليبية بشكل كبير. وهذا يتوافق مع "نظرية البنائية الوظيفية" التي تؤكد على أهمية التوازن والاستقرار بين أجزاء المجتمع المُختلفة مثل القطاعات، والمؤسسات الإدارية، وغيرها. وبناء على ذلك يمكن اعتبارها جزء من هذا النظام الاجتماعي بشكل عام ، فالعمل يوفر للأفراد الموظفين الموارد الاقتصادية، والمكانة الاجتماعية، التي يحققون من خلالها الاستقرار في حياتهم عامة، فعندما تتخلل الوظيفة عديد المُشكلات مثل ارتكاب سلوك الفساد؛ من رشوة، محاباة ووساطة، محسوبية، سرقة واختلاس، الناتج عن بعض العوامل الاجتماعية في الدولة الليبية، هذا بدوره يخل بالتوازن العام فيها، كانخفاض الإنتاجية ، والإهمال الوظيفي، والتسيب الإداري؛ وترك، أو النقل....إلخ؛ عليه ترى الباحثة أنه لابد أن تتخذ المؤسسات، وقطاعات المجتمع ككل خطوات جادة للحد من انتشار سلوك الفساد الإداري، وتوفير بيئة عمل صالحة، وداعمة للموظفين، بما يحقق التوازن الوظيفي، ويساهم في بناء مجتمع مستقر وآمن.

ـ التساؤل السابع : هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل الاجتماعية المسببة للفساد الإداري بين اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة، تُعزى لمتغير مكان العمل (التعليم ـ الصحة)؟

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وللإجابة على هذا التساؤل: والتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية في العوامل الاجتماعية المُسببة للفساد الإداري بين اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة، تُعزى لمتغير مكان العمل (التعليم ـ الصحة)، استخدمت الباحثة اختبار (T) لعينتين مستقلتين، وتوصلت إلى النتيجة الموضحة في الجدول رقم (13)

جدول رقم (13) يبين اختبار (T) للفروق في العوامل الاجتماعية المُسببة للفساد الإداري، تُعزى لمتغير مكان العمل (التعليم ـ الصحة)

العوامل الاجتماعية المسببة للفساد الإداري	مكان العمل	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (T)	مستوى الدلالة
	التعليم	106	33.56	5.39	210	2.184	0.030
	الصحة	106	31.57	7.67			

يتضح من الجدول أن قيمة (T) المحسوبة للعوامل الاجتماعية المسببة للفساد الإداري حسب متغير مكان العمل، بلغت (2.184)، عند درجة حرية (210)، ومستوى دلالة (0.030)، وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية للعوامل الاجتماعية للفساد الإداري تعزى لمتغير مكان العمل كانت لصالح قطاع التعليم بمتوسط حسابي قدره (33.56).

وتفسر الباحثة وجود فروق بين القطاعين في العوامل الاجتماعية المسببة للفساد الإداري، لصالح قطاع التعليم؛ بأن البيئة الاجتماعية في قطاع التعليم، والمؤسسات التعليمية تتأثر بشكل مباشر بالعلاقات القرابية، والولاءات المحلية، والضغوط المجتمعية، مما يجعلها أكثر عرضة لممارسات مثل الواسطة والمحسوبية والمجاملة؛ ولاحظت الباحثة هذا بشكل واضح ـ لأنها مدرسة في أحدى مدارس قطاع التعليم ـ في أن بعض مؤسسات التعليم تفضل العلاقات الشخصية على حساب المعايير المهنية، مما يضعف ثقافة الالتزام المؤسسي؛ ولكن لا يعني ذلك أن قطاع التعليم أكثر فساداً بطبيعته، بل أن العوامل الاجتماعية المؤدية للفساد أكثر ظهوراً فيه، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة عبدالله أحمد المصراتي. (2011)؛ التي أكدت في أحدى نتائجها، أن ما نسبته (88%) من المُبحوثين بينوا أن زملائهم في العمل يخضعون لمطالب أقاربهم، ولو كانت مخالفة للقانون؛ وما توصلت إليه دراسة عبد الرحيم شانديو. (2022)، التي بينت أن إجابات المبحوثين فيها أكدوا بوجود الفساد الإداري في قطاع التعليم؛ وبأن الفساد موجود في عضو هيئة التدريس، والموظف في الخزينة المالية، وفي مكاتب مديرية التربية، والتعليم على السواء.

ـ التساؤل الثامن: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في صور ممارسات الفساد الإداري بين اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة، تُعزى لمتغير مكان العمل (التعليم ـ الصحة)؟

جدول رقم (14) يوضح الفروق في المتوسطات لعينتين مستقلتين

صور ممارسات الفساد الإداري	مكان العمل	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (T)	مستوى الدلالة
	التعليم	106	45.79	8.28	210	1.684	0.094
	الصحة	106	43.46	11.58			

يتضح من الجدول أن قيمة (T) المحسوبة لصور ممارسات الفساد الإداري حسب متغير مكان العمل بلغت (1.684)، عند درجة حرية (210)، ومستوى دلالة (0.094)، وهي أكبر من (0.05)، وهذا يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصور ممارسات الفساد الإداري تعزى لمتغير مكان العمل، سواء كان في قطاع التعليم، أو قطاع الصحة؛ وهذا يرجح إلى أن هذه النتيجة ليست بالضرورة أنها صحيحة، ولكن اختبرت إحصائياً على حسب وجهة نظر المبحوثين مجتمع الدراسة، الذين يمثلون قطاعي التعليم والصحة، لأن الفساد موجود في معظم قطاعات الدولة الليبية، التي تتشابه في البيئة الثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية التي يعمل فيها الموظفين، مما يجعل صور الفساد الإداري فيها غير واضحة أو حتى مرئية؛ لأن الفساد في قطاع التعليم يظهر في التعيينات، والترقيات، وتولي المناصب الإدارية؛ مثل دفع مبالغ مالية (رشوة)،

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أو تقديم هدايا للحصول على وظيفة، أو ترقية دون استحقاق، والمحسوبية، والواسطة من أجل تعيين، أو نقل موظفين بناءً على العلاقات الشخصية، أو القرابية بدلاً من الكفاءة؛ كذلك التلاعب بنتائج الامتحانات من خلال قبول رشاوى، أو تدخلات لتعديل الدرجات، أو تسريب أسئلة الامتحانات، أو المساعدة على الغش في الامتحانات، كذلك اختلاس الموارد التعليمية، مثل سرقة، أو سوء استخدام الأموال المخصصة للكتب أو المعامل، أو صيانة المدارس. وفي المقابل، نجد هذه الصور في قطاع الصحة؛ كالرشوة مقابل الخدمات، والتلاعب في شراء الأدوية والمستلزمات، والأجهزة الطبية، وتعيين موظفين غير مؤهلين بناءً على المحسوبية، والغياب الوظيفي ، والإهمال والترك، والتسيب الإداري، واختلاس الأموال المخصصة للمستشفيات، والمراكز الصحية العامة، وغيرها الكثير، وهذا كله راجع إلى ضعف الجهات الإدارية في الدولة الليبية المعنية بمكافحة الفساد بشكل عام، والفساد الإداري بشكل خاص.

التوصيات والمقترحات:

هناك مجموعة من التوصيات والمقترحات التي خرجت بها الدراسة وهي كالتالي:

1. تعزيز القيم الدينية والأخلاقية، لما يحث عليه الدين الإسلامي من أوامر ونواهي في محاربة الفساد، وإنشاء ميثاق عام بأخلاقيات الوظيفة والمهنة.
2. العمل على إسناد الوظائف للموظفين ذوي الكفاءات العالية بعيداً عن المحاباة، ومنطق الولاءات الضيقة.
3. تحسين المستوى المعيشي، ورفع مستوى المرتبات والأجور، وتقديم الحوافز للموظفين الإداريين، مما يقلل من تأثير ضغوط الحياة، أو استغلال المناصب الإدارية.
4. تعزيز جودة الخدمات التعليمية، والصحية وتقديمها بشكل عادل، ومنصف من قبل الدولة.
5. تفعيل دور الأجهزة الرقابية، ومنحها صلاحيات أوسع في التحقيق، والمساءلة عن طريق تفعيل مبادئ المحاسبة والرقابة، ورفع الغطاء الاجتماعي.
6. العمل بنظام الحكومة الإلكترونية حتى تتمكن الجهات الرقابية من كشف الخلل بشكل أسرع.
7. القيام بالمزيد من الأبحاث والدراسات حول معرفة واقع الفساد الإداري في الدولة الليبية، والآثار الناتجة عنه وسبُل مكافحته، من أجل العمل على تقديم برامج عملية قابلة للتطبيق للحد من الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة في المؤسسات الحكومية في جميع قطاعات الدولة الليبية.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

المراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: المراجع باللغة العربية

[1] ابن منظور، محمد بن مكرم. (2016). لسان العرب. دار المعارف.

[2] أبو كرش، فاطمة جبريل. (2024). دور قواعد القانون الدولي في مكافحة الفساد. مجلة الحق، .(13)

[3] أمنينة، مبروكة إبراهيم. (2025). التحليل السوسيولوجي لانتشار الفساد الإداري في المستشفيات العامة في ليبيا دراسة ميدانية. مجلة دلالات، .(13)

[4] أنبية، عادل الكاسح. (2017). مكافحة الفساد الإداري والمالي في ليبيا الواقع والتحديات مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول [بحث مقدم]. المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس، جامعة المرقب، ليبيا.

[5] أونيس، محمود سالم، وأبوراوي، نجاح جمعة. (2018). الفساد الإداري والمالي الآثار والمعالجة. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد.

[6] بوجادي، صليحة. (2018). آليات مكافحة الفساد المالي والإداري بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة الحاج لخضر.

[7] بلقاسم، مصباح. (2017). الحكم الراشد ومكافحة الفساد كمطلبين لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة الجزائر.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

[8] الجزار، إسماعيل عبد الحميد. (2021). منهج الشريعة في علاج ظاهرة الفساد الإداري. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 11.(75)
[9] جواد، بلقيس محمد. (2022). أنواع الفساد وعلاقته بالديمقراطية والعولمة. مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، 1.(69)
[10] حسناوي، بلبال، وضياء الدين، زواو. (2019). أسباب الفساد الإداري والمالي واستراتيجية مكافحته. مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، 1.(2)
[11] حيدر، عادل رمضان. (2023). أسباب الفساد المالي والإداري في ليبيا وآثاره دراسة نظرية. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، 20.(2)
[12] الركيبات، كايد كريم. (2015). الفساد الإداري والمالي مفهومه آثاره وطرق قياسه وجهود مكافحته. دار الأيام للنشر والتوزيع.
[13] الزنكنة، عدنان قادر عارف. (2014). الفساد الإداري في العراق الأسباب والمعالجة. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، 3.(11)
[14] زيارة، فريد فهمي. (2019). وظائف الإدارة. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
[15] سالم، عطية عبد الواحد، واشتيوي، خالد عمرو خليفة. (2017). الفساد الإداري أسبابه وآثاره السلبية وآليات معالجته. جامعة طرابلس https://ust.edu.ly/downloadpublication.php .
[16] الشمري، هاشم. (2012). الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية. دار اليازوري العلمية.
[17] الشهراني، فاطمة عبد الله. (2021). أسباب الفساد الإداري وآثاره وسبل إصلاحه دراسة حالة جمهورية العراق. المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، .(21)
[18] صبيح، عبد المنعم. (2009). الضبط الاجتماعي. مركز العراق للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
[19] عوض، محمد آدم. (2017). العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب الجريمة وسط معسكرات النازحين دراسة على النازحين في دارفور [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة النيلين.
[20] العندلي، محمد مقبل. (2023). الإخبار عن جرائم الفساد الإداري دراسة مقارنة بين القانون الأردني والشريعة الإسلامية. مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية، .(4)
[21] عبد الرحمن، عبد الله محمد. (2007). النظرية في علم اجتماع النظرية السوسيولوجية المعاصرة. دار المعرفة الجامعية.
[22] علي، مجاشع محمد. (2016). التلفزيون والفساد دور التلفزيون في مكافحة الفساد. العربي للنشر والتوزيع.
[23] الفرد، رحمة رمضان. (2024). تأثير الفساد على مشروعات التنمية والاستثمار. مجلة الحق، (13).
[24] غنيم، رشاد، وعمر، نادية السيد، والرامح، محمد. (2008). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع. دار المعرفة الجامعية.
[25] غنيم، سامي محمد. (2018). جرائم الفساد في التشريع الجنائي. المصرية للنشر والتوزيع.
[26] كافي، مصطفي يوسف. (2020). الإصلاح والتطوير الإداري بين النظرية والتطبيق. دار رسلان.
[27] الكيلاني، إبراهيم، وآخرون. (1997). القاموس الأمني. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
[28] لطفي، طلعت إبراهيم، والزيات، كمال عبد الحميد. (2009). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
[29] لمليح، محمود. (2024). ظاهرة الفساد أنواع الفساد من حيث مجالاته. وكالة الأخبار المستقلة . https://drupalakhbar.info
[30] محمد، محمد هاني. (2014). الإدارة الاستراتيجية الحديثة. دار المعتز للنشر والتوزيع.
[31] المصراطي، عبد الله أحمد. (2011). الفساد الإداري نحو نظرية في علم اجتماع الجريمة والانحراف. المكتب العربي الحديث.
[32] المغربي، محمد الفاتح محمود. (2018). أصول الإدارة والتنظيم. الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

[33] معابرة، محمود محمد. (2011). الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة بالقانون الإداري. دار الثقافة للنشر والتوزيع.
[34] محمود، صلاح الدين فهمي. (1994). الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية (ط1). المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
[35] موساوي، هاجر. (2020). الفساد وأخلاقيات العمل [مطبوعة تعليمية]. جامعة الجزائر 3 . https://dspace.univ-alger3.dz
[36] النعيمي، صلاح عبد القادر. (2008). الإدارة. دار اليازوري.
[37] وليد، لعماري. (2020). أسباب ومظاهر الفساد في الدول المغاربية وآثارها السلبية. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 7.(2)
[38] يماني، هناء. (2019). الفساد الإداري وعلاجه من منظور إسلامي. المكتبة الشاملة الذهبية.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

[39] بوابة الوسط https://alwasat.ly .
[40] محرك بحث شمعة https://search.shawaa.org .

ثالثاً: المراجع الاجنبية

[41] Ali, H. S. A. (2026). The Impact of Knowledge Management on Strategic Decision-Making: A Field Study in the General Administration of Jumhouria Bank – Tripoli. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 2(1), 349-365. https://doi.org/10.65420/cjhes.v2i1.121

[42] Chandio, A. R. (2022). Discovering Dimensions of Administrative Corruption in Education Sector. International Journal of Academic Management Science Research (IJAMSR), 6(5).

[43] Mihrez, A. H. E. (2026). The Role of Administrative Planning and Control in Enhancing Job Performance: Decision-Making Quality as a Mediating Variable (An Applied Study on Gharyan University). Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 2(1), 255-268. https://doi.org/10.65420/cjhes.v2i1.112

[44] Mohammed, K. A. B. (2026). The Impact of Digital Transformation in Banking on the Components of the Internal Control System in Commercial Banks Operating in Tarhuna. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 2(1), 159-175. https://doi.org/10.65420/cjhes.v2i1.104

[45] Shafter, M. E., Ghnaem, S. S., & Abdelmotleb, F. A. (2016). The roles of management to increase efficiency for employees and interconnected with good leadership. IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM), 18(11), 8-14.

[46] Shafter, M., Das, S., & John, R. (2021). Financial management in higher education institutions: An in-depth understanding of the public and private sector contribution. In The Journal of Indian Art History Congress (Vol. 27, No. 1, pp. 164-170).

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **CJHES** and/or the editor(s). **CJHES** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).